

مدى مساهمة عرض النقد M1 و M2 في تحديد سعر الصرف الحقيقي للدنار العراقي مقابل الدولار الامريكي ((بحث تطبيقي))

م.م. علي حسين نوري اللامي

كلية دجلة الجامعة الاهلية // قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص: يعدّ سعر صرف العملة المحلية من اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تسعى كل دول العالم للسيطرة عليه ومن الشائع في الاوساط العلمية والاكاديمية ان قوة العملة لا تتمثل بارتفاع سعر صرفها بل بثبات سعر الصرف على مدى طويل. لذلك فلقد سعى البحث الحالي إلى اثبات مساهمة عرض النقد الضيق والواسع في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، للفترة من عام 2010 ولغاية عام 2013.

واستند البحث إلى فرضيتين رئيسيتين واللتين تم اثباتهما باستخدام المنهج الكمي القياسي وهما:

(1) توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقد M1 و M2 وسعر صرف الدينار العراقي.

(2) ان عرض النقد M1 و M2 يؤثران في سعر صرف الدينار العراقي.

Abstract: The local currency exchange rate is the most important macroeconomic indicators which all the countries of the world seek to control and as a common principle in the scientific and academic communities that the currency's strength is not its exchange rate increases but in the steadiness of the exchange rate over the long period of time.

Therefore current research has on approaches to prove the contribution of money supply in the narrow and broad control over the exchange rate of Iraqi dinar against the US dollar, for the period from 2010 to 2013.

The research was based on two major assumptions and it had been proven by standard quantitative approach, they are:

- (1) There is statistically significant relationship between the money supply M1 & M2 and the exchange rate of the Iraqi dinar.
- (2) Money supply (M1 & M2) has effect on exchange rate of the Iraqi dinar.

المقدمة:

يعدّ سعر الصرف من اهم المتغيرات الاقتصادية والتي تسعى غالبية الدول للسيطرة عليه للحفاظ على التوازن، إذ تعكس تحركات سعر الصرف في معظم الحالات مدى جودة الاداء الاقتصادي. وتحدد نظم اسعار الصرف الاطار والكيفية التي ستم بها تحركات اسعار الصرف. ويمكن تصور ان نظم اسعار الصرف تبدأ من نظام اسعار الصرف الثابتة، وتنتهي

عند نظام اسعار الصرف المرنة. وفيما بين هذين الحدين يمكن ان تتدرج نظم عديدة تحمل خصائص اسعار الصرف الثابتة والمرنة بدرجات متفاوتة.

وكذلك فان السياسة النقدية تعد من السياسات الاساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اية دولة من دول العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف اغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد. وهناك اغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول. فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم وبالتالي استقرار الاسعار. والبعض الاخر منها توجه سياستها نحو استقرار الاسواق المالية واستقرار اسواق صرف العملات وغيرها من الاهداف مثل تحقيق النمو الاقتصادي او تحقيق مستوى عالي من التشغيل ... الخ.

وقد تتداخل اغراض السياسة النقدية تارة، وتتعارض تارة أخرى وهذا ما يتطلب التنسيق بينها من اجل تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية.

ولقد كان العراق وقبل عام ٢٠٠٣ يعتمد منهج الاقتصاد الموجه والذي يدار من قبل الدولة وشهد بعد هذا التاريخ توجه نحو الاقتصاد الحر، إذ إنه ومن المعروف ان الانفتاح الاقتصادي يرافقه حرية التجارة الخارجية والتي تحتاج إلى عملة اجنبية لتغطية الواردات من السلع والخدمات مما يولد طلب متزايد على العملة الاجنبية وبالتالي انخفاض سعر العملة المحلية، بالإضافة إلى ذلك فان العراق قام بتعويم سعر صرف العملة بالتزامن مع تحوله إلى اقتصاد السوق مما زاد من الصعوبات على البنك المركزي العراقي في التحكم بسعر الصرف والسيطرة عليه. والبنك المركزي العراقي حاله حال البنوك المركزية في جميع دول العالم له ادوات كمية ونوعية يستخدمها في سبيل ضبط عرض النقد بمجاميعه المختلفة ($M0 ; M1 ; M2 ; M3$) إذ ان عرض النقد يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي كالرقم القياسي لاسعار المستهلك وميزان المدفوعات و الناتج المحلي الاجمالي وسعر صرف العملة (موضوع البحث). وتأسيسا على ما تقدم فان سعر صرف العملة المحلية يخضع للالية الاقتصادية المعروفة بالعرض والطلب إذ إنه كلما زادت الكتلة النقدية المتداولة من العملة المحلية انخفضت قيمتها والعكس صحيح.

اولا - منهجية البحث

١ . مشكلة البحث

ان سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على البية العرض والطلب على العملة الاجنبية ومن العوامل المؤثرة على العرض والطلب على العملة الاجنبية هي الكتلة النقدية من العملة المحلية المتداولة؛ لذلك فإنه بالإمكان تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤلين الاتيين :

- أ . هل هنالك مساهمة لعرض النقد $M1$ في تحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.
- ب . هل هنالك مساهمة لعرض النقد $M2$ في تحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

٢ . اهمية البحث

ان الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي يعد من اهم وظائف البنك المركزي العراقي وهو لذلك يستخدم ادوات السياسة النقدية المتنوعة لتحقيق هذه الغاية ويكتسب هذا البحث اهميته كونه يناقش نتائج استخدام هذه الادوات مجتمعة والمتمثل بعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

٣ . اهداف البحث

يسعى الباحث إلى إيضاح مدى فاعلية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في التحكم بعرض النقد وانعكاساتها على سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي في سوق العملات ويمكن أيضا اهداف البحث من خلال النقاط الاتية :

- أ . قياس اثر عرض النقد $M1$ على سعر صرف الدينار العراقي.

ب . قياس اثر عرض النقد M2 على سعر صرف الدينار العراقي.
ت . قياس اثر كل من عرض النقد M1 و M2 ومعرفة ايهما اكثر تاثير في سعر صرف الدينار العراقي.
٤ . فرضيات البحث

أ . توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقد M1 و M2 وسعر صرف الدينار العراقي.
ب . ان عرض النقد M1 و M2 يؤثر في سعر صرف الدينار العراقي.

٥ . دراسات سابقة

أ . دراسة (الجبوري ، سوسن كريم هودان : ٢٠٠٦) وكانت بعنوان اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية.

تتضح مشكلة الدراسة في بيان الاثر الذي يتركه عرض النقد على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (النتاج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والمستوى العام للأسعار والميزان التجاري وميزان المدفوعات وصافي الموازنة الحكومية والاتفاق الحكومي والبطالة وسعر الصرف الاجنبي). ولقد افترضت الدراسة ان عرض النقود بمجماعه المختلفة (M0 : M1 : M2 : M3) يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة والنامية. اما عينة الدراسة فلقد قسمت إلى مجموعتين الاولى للدول المتقدمة والثانية للدول النامية. في حين اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي. وتوصلت الدراسة إلى ان عرض النقد له تاثير مختلف ما بين دولة وأخرى على العوامل الاقتصادية.

ب . دراسة (عبد القادر ، مراد : ٢٠١١) وكانت بعنوان اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة كيف يمكن ان تؤثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي. وافترضت الدراسة إنه بالإمكان تفسير التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي باستخدام المتغيرات النقدية. اما عينة الدراسة فلقد كانت دولة واحدة وهي الجزائر (اسلوب دراسة الحالة). في حين اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى ان المتغيرات الاقتصادية تؤثر في سعر الصرف.

ت . دراسة (بخيت ، حيدر نعمة و مزنان ، نصر محمود : مصدر الكتروني) وكانت بعنوان اثر عرض النقد M1 على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة ١٩٨٠ - ١٩٩٥

تلخصت مشكلة الدراسة في ان تذبذب سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي سببه ضخ كمية كبيرة من العملة المحلية في السوق خلال عقد التسعينات. وافترضت الدراسة وجود علاقة معاكسة ما بين عرض النقد M1 وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . اما عينة الدراسة فكانت دولة واحدة وهي العراق (اسلوب دراسة الحالة). في حين اعتمدت الدراسة المنهج الكمي لاثبات فرضيات الدراسة. إذ توصلت إلى اثبات الفرضيات.

ثانيا - الجانب النظري للبحث

١ . مفهوم وتعريف عرض النقد

يقصد بعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الدليمي ، ١٩٩٠ : ١٠٦). أي يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الافراد والمؤسسات والمؤسسات المختلفة،

ولقد اخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا في الجدل بين الاقتصاديين حول اعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الالية المناسبة لاحتسابه، وتجدر الاشارة هنا إلى ان عرض النقد يعتبر بمثابة دينا على الجهاز المصرفي او الجهة التي تتولى عملية الاصدار إذ إنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتها (علي، ١٩٧١: ٩٤-٩٥).

ويعرف عرض النقد بأنه كمية النقود او مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الاشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة (الدليمي، مصدر سابق: ١٠٦).

٢ . المناهج المعتمده لتحديد مفهوم عرض النقد

هناك مناقشات واسعة دارت حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه ومصادر الخلاف تاتي من اختلاف تطور الانظمة النقدية والمصرفية وتعتمد البلدان المختلفة في قياسها لعرض النقد في الاقتصاد الحديث على اربع مناهج (الرفيعي، ٢٠٠٧: ٢١) هي :

أ . المنهج التقليدي : يدعي انصار هذا المنهج ان مفهوم النقود يتحدد اساسا في استخدامها كوسيلة للمدفوعات مقابل السلع والخدمات وبالتالي فإنها تتميز عن غيرها من الاصول الأخرى في القياس، ويرى انصار هذا المنهج ان تعريف النقود يشمل فقط الاصول التي تستخدم كوسيط للتبادل وتمثل هذه الاصول في النقود المعدنية والورقية والودائع الجارية (عامر، ٢٠١٠: ٢٩).

ب . منهج النقديون : ادعى انصار هذا المنهج ان النقود سلعة راسمالية لا تستهلك مباشرة بل بالاحرى تستهلك الخدمة التي تقدمها مثل استخدام المكنان (المصدر نفسه : ٤٤٠). ويرى الاقتصاديون النقديون ان المفهوم الضيق لعرض النقد لا يعبر بصدق عن الكميات النقدية المتوفرة في الاقتصاد وان المفهوم الواسع هو الذي يضع اطار مناسب للحجم الكلي للنقود فيه، وحجتهم في ذلك ان تطور الهيكل المالي للاقتصاديات المتقدمة قد وفر طائفة متنوعة من الموجودات المالية الممكن تحويلها إلى وسائل دفع (شندي، ٢٠١١: ١٠٣).

ت . منهج كيرلي وشو : حيث اشار كيرلي وشو إلى ان المؤسسات المالية الوسيطة قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة وهكذا لم تعد المصارف التجارية قادرة على خلق السيولة لوحدها بل إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعرض للجمهور انواع من الاصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت لتقييم ولا عجب ان تحظى هذه المؤسسات والموجودات المالية باهتمام عدد من الاقتصاديين المهتمين بالشؤون المالية والنقدية في البلدان المتقدمة (الهلالى، ٢٠١٣: ٢٤).

ث . منهج رادكليف : وهو منهج السيولة العامة والذي يعبر عن المفهوم الواسع جدا لعرض النقود ويرى ان عرض النقود هو جزء من الهيكل الواسع للسيولة والذي له علاقة بقرارات الانفاق على السلع، إذ تؤثر الاسعار بقرارات الافراد التي تحدد بواسطة السيولة العامة لذلك فان مفهوم عرض النقود ينظر إلى مصطلح السيولة العامة الذي يتضمن النقود وجميع انواع الودائع المصرفية والودائع لدى المؤسسات والاصول ذات العلاقة واشباه النقود وتسهيلات

الإقراض المتاحة وإنه يرى ان عرض النقود في الاقتصاد لا يمكن تقديره بشكل ناجح من ناحية اختبارية لان درجات السيولة المختلفة التي تكون عرض النقود ذات طبيعة مختلفة وتتغير نسبيا من وقت لآخر (الرفيعي، مصدر سابق: ٢٥).

٣ . انواع عرض النقد

ويقسم عرض النقد إلى انواع عديدة منها :

- أ . عرض النقد M0 : يقصد به العملة في ايدي الجمهور او العملة خارج الجهاز المصرفي، ويمكن اعتباره احد مقاييس عرض النقد كونه يشكل جزء مهما منه وله تأثير مباشر عليه، إذ يزداد عرض النقد بزيادة العملة في التداول وينخفض نتيجة لانخفاضها، وبشكل هذا المقياس نسبة كبيرة من عرض النقد في الدول النامية (الجبوري، ٢٠٠٦: ٨).
- ب . عرض النقد M1 : يقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي أضف إلى ذلك نقود الودائع او النقود المصرفية (الودائع الجارية) وهذا يعني ان عرض النقد يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة الآتية (الدليمي، مصدر سابق: ١٠٦) :

$$M1 = DD + C$$

إذ ان :

$M1 =$ عرض النقد بالمعنى الضيق $DD =$ الودائع الجارية $C =$ العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي
ويتضح مما ذكر اعلاه ان هنالك طرفان يحددان عرض النقد $M1$ هما البنك المركزي والمصارف التجارية

(القريشي والشمري، ١٩٩٣: ٣٧١).

ت . عرض النقد M2 : وهو مفهوم لعرض النقد اوسع من المفهوم السابق $M1$ إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، اي إنه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق $M1$ مضافا اليه الودائع غير الجارية (اشباه النقود) كالودائع الادخارية، ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة الآتية (Michael, 1998: 354) :

$$M2 = M1 + TD$$

حيث ان : $M2 =$ عرض النقد بالمعنى الواسع $M1 =$ عرض النقد بالمعنى الضيق $TD =$ الودائع الزمنية

ث . عرض النقد M3 : اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى اشمل لعرض النقد، وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي وتطور الاسواق المالية لديها وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لانواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، إذ ان هنالك بعض الانواع من الودائع الأخرى التي تكون ذات اجال طويلة تمت اضافتها ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الاوسع $M3$ وتم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع $M2$ ، وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مصارف الادخار والاقراض) والتي تزيد اجلها عن سنتين (بخيت و مزنان: مصدر الكتروني).

٣ . تعريف سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف هو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى، وهكذا تعد احد العملتين سلعة في حين تعد الأخرى السعر النقدي لها (عبد القادر، ٢٠١١: ٣). يمكن تعريف سعر الصرف على إنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى (نطرش، ٢٠٠٧: ٩٦).

ويعرف أيضا على إنه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم (الحسيني، ١٩٩٩: ١٤٧).

٤ . انواع اسعار الصرف

أ . سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر، يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب اسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، كما وينقسم إلى سعر صرف رسمي اي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية. وهذا يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه للعملة نفسها في نفس البلد (عبد القادر، ٢٠١١: ٤).

ب . سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (عبد المجيد، ٢٠٠٥: ١٠٤)، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما إنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرارات (العباس، ٢٠٠٣: ٣).

٥ . النظريات المفسرة لاسعار الصرف (عبد القادر، مصدر سابق: ٩-١٢)

أ . نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في اوائل العشرينات من القرن العشرين. وتطلق الفكرة الاساسية لهذه النظرية من كون ان القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الاسعار المحلية والاسعار الخارجية، بمعنى ان سعر صرف عملة ما يتحدد على اساس ما يمكن ان تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج. ومن هنا فان تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الدولة (س) لابد من ان تكون مساوية لتكلفة شرائها في الدولة (ص).

ب . نظرية تعادل اسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات عائد مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للاموال في دول اي ان معدل الفائدة اكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الانسي وسعر الصرف الاجل.

ت . نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الاسعار كل المعلومات المتاحة. وهذا يفترض ان كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل اعلان عجز او فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم..... الخ.

ث . نظرية كمية النقود

تركز هذه النظرية عند الكلاسيك على اهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول. كما ان النظريتين تؤكدان على ان المستوى العام للاسعار عبارة

عن دالة في كمية النقود. تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية اساسها ان اي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع او الخدمات او الاوراق المالية. ويترتب على ذلك حقيقة مفادها ان قيمة النقود يجب ان تساوي قيمة السلع او الخدمات او الاوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.

ثالثا - الجانب التطبيقي للبحث

١ . متغيرات البحث

Y = المعدل الفصلي لسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

$X1$ = المعدل الفصلي لعرض النقد الضيق $M1$.

$X2$ = المعدل الفصلي لعرض النقد الواسع $M2$.

والجدول الاتي يبين متغيرات البحث.

جدول (١) متغيرات البحث

| M2 (المبلغ ترليون دينار) | M1 (المبلغ ترليون دينار) | سعر الصرف الحقيقي (المبلغ دينار) | التاريخ |
|--------------------------------|--------------------------------|--|----------|
| 47.7 | 39.4 | ١١٨٥ | ١ ف ٢٠١٠ |
| 53.4 | 45.1 | ١١٨٥ | ٢ ف ٢٠١٠ |
| 55.6 | 47.3 | ١١٨٥ | ٣ ف ٢٠١٠ |
| 58.6 | 50.2 | ١١٨٩ | ٤ ف ٢٠١٠ |
| 60.8 | 51.9 | ١١٨٥ | ١ ف ٢٠١١ |
| 62.3 | 53.2 | ١١٩٦ | ٢ ف ٢٠١١ |
| 64.8 | 55.3 | ١٢٠٠ | ٣ ف ٢٠١١ |
| 69.4 | 60.0 | ١٢١٨ | ٤ ف ٢٠١١ |
| 70.8 | 60.7 | ١٢٢٦ | ١ ف ٢٠١٢ |
| 71.8 | 61.4 | ١٢٤١ | ٢ ف ٢٠١٢ |
| 71.9 | 60.4 | ١٢٢٨ | ٣ ف ٢٠١٢ |
| 73.8 | 62.3 | ١٢١٠ | ٤ ف ٢٠١٢ |
| 77.3 | 65.1 | ١٢٣٧ | ١ ف ٢٠١٣ |
| 82.9 | 70.3 | ١٢٥٧ | ٢ ف ٢٠١٣ |
| 83.7 | 70.5 | ١٢١٨ | ٣ ف ٢٠١٣ |
| 86.0 | 72.5 | ١٢٢٠ | ٤ ف ٢٠١٣ |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي العراقي للاعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٣).

٢ . التحليل الكمي لعرض النقد الضيق $M1$.

أ . معامل الارتباط ما بين عرض النقد الضيق وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

لقد بلغ معامل الارتباط ما بين عرض النقد الضيق وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي (٠,٨٢) وهي قيمة موجبة حيث بلغت t المحسوبة (٥,٣١) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ والبالغة (٢,٥٨٣) وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة ما بين عرض النقد الضيق وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (٢) نتائج معامل الارتباط ما بين عرض النقد الضيق وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي

| القيمة | معامل الارتباط | الدلالة |
|--------|----------------|---------|
| ٠,٨٢ | ٥,٣١ | دال ** |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١٤ ، ١) = ٢,٥٨٣

ب . معامل الانحدار لعرض النقد الضيق في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

هنالك تأثير لعرض النقد الضيق في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٢٨,١) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ ودرجة حرية (١٤ ، ١) والبالغة (٨,٨٦) ومن قيمة معامل بيتا الموجبة هذا يعني بان التأثير طردي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٦٧) وهذا يعني ان ٦٧% من التغير الحاصل في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي يعود إلى التغير في عرض النقد الضيق، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (١,٩٦) وهي قيمة موجبة وهذا يعني انه وعند زيادة ترليون واحد من عرض النقد الضيق سوف يكون هناك زيادة بمقدار ١,٩٦ دينار من سعر صرف الحقيقي للدينار العراقي، وكما مبين في الجدول الأتي :

جدول (٣) نتائج معامل الانحدار لعرض النقد الضيق في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي

| قيمة الثابت | قيمة معامل بيتا | قيمة R^2 | القيمة F المحسوبة | الدلالة |
|-------------|-----------------|------------|---------------------|------------|
| ١٠٩٧ | ١,٩٦ | ٠,٦٧ | ٢٨,١ | وجود تأثير |

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١٤ ، ١) = ٨,٨٦

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي: ٦٢

$$Y = 1097 + 1.96 X1$$

إذ ان :

Y = المعدل الفصلي لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.

$X1$ = المعدل الفصلي لعرض النقد الضيق.

٣ . التحليل الكمي لعرض النقد الواسع $M2$

أ . معامل الارتباط ما بين عرض النقد الواسع وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

لقد بلغ معامل الارتباط ما بين عرض النقد الواسع وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي (٠,٨١) وهي قيمة موجبة حيث بلغت t المحسوبة (٥,٢٧) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ وبالبالغة (٢,٥٨٣) وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة ما بين عرض النقد الواسع وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، وكما هو مبين في الجدول الآتي :

جدول (٤) نتائج معامل الارتباط ما بين عرض النقد الواسع وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي

| الدلالة | القيمة t المحسوبة | قيمة معامل الارتباط |
|---------|---------------------|---------------------|
| دال ** | ٥,٢٧ | ٠,٨١ |

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١ ، ١٤) = ٢,٥٨٣

ب . معامل الانحدار لعرض النقد الواسع في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.

هنالك تأثير لعرض النقد الواسع في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٢٧,٥٢) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ ودرجة حرية (١ ، ١٤) وبالبالغة (٨,٨٦) ومن قيمة معامل بيتا الموجبة هذا يعني بان التأثير طردياً، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٦٦) وهذا يعني ان ٦٦% من التغير الحاصل في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي يعود إلى التغير في عرض النقد الواسع، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (١,٦٦) وهي قيمة موجبة وهذا يعني إنه وعند زيادة ترليون واحد من عرض النقد الواسع سوف يكون هناك زيادة بمقدار ١,٦٦ دينار من سعر صرف الحقيقي للدينار العراقي، وكما مبين في الجدول الآتي :

جدول (٥) نتائج معامل الانحدار لعرض النقد الواسع في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي

| قيمة الثابت | قيمة معامل بيتا | قيمة R^2 | القيمة F المحسوبة | الدلالة |
|-------------|-----------------|------------|---------------------|------------|
| ١٠٩٨ | ١,٦٦ | ٠,٦٦ | ٢٧,٥٢ | وجود تأثير |

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (١ ، ١٤) = ٨,٨٦

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي :

$$Y = 1098 + 1.66 X2$$

إذ ان :

Y = المعدل الفصلي لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.

$X2$ = المعدل الفصلي لعرض النقد الواسع.

٤ . مناقشة النتائج

لقد ظهرت معاملات الارتباط ومعاملات الانحدار لكل من $M1$ و $M2$ وسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي موجبتان، وهذا يدل على إنه كلما زاد عرض النقد الضيق والواسع فان سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي سوف يرتفع وبعبارة أخرى فان قيمة العملة العراقية سوف تنخفض، وذلك اعتماداً على المعروض النقدي

من العملة، اما معاملات التحديد لكل من M1 و M2 فكانت (٠,٦٧)(٠,٦٦) على التوالي وهي تفسر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي والتي يعود سببها إلى عروض النقد، اما قيمة معامل بيتا لكل من M1 و M2 فكانت (١,٩٦) و (١,٦٦) على التوالي، في حين كانت معاملات الارتباط والتي تقيس قوة العلاقة ما بين سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي وعرض النقد M1 و M2 (٠,٨٢) و (٠,٨١) على التوالي وهي معاملات مرتفعة احصائيا.

وتدل نتائج عملية التحليل الاحصائي إنه وعلى الرغم من كون انماط الاستهلاك والانتاج في العراق خلال الفترة المبحوثة تعاني من خلل، إذ ان الطلب على الدولار الامريكي هدفه هو استيراد البضائع والتي لم يتمكن العراق من انتاجها لسد الاحتياج من هذه السلع في السوق المحلية، إلى ان البنك المركزي نجح ومن خلال عروض النقد من التحكم في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، اي ان ضعف الانتاج لم يحد من قدرة البنك المركزي العراقي في السيطرة على سعر صرف العملة العراقية.

رابعا - نتائج البحث

١. الاستنتاجات

أ . يتحدد سعر العملة اما بطريقة العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات الرسمية ولكون العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحول نحو اقتصاد السوق فإن العملة العراقية عومت واصبحت خاضعة لآلية السوق وهذا ما لم يحد من قدرة البنك المركزي العراقي في التحكم بسعر صرف الدينار العراقي.

ب . ان قدرة عرض النقد الواسع وعرض النقد الضيق في تحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي متقاربة حيث بلغ معامل الانحدار (البيتا) لكل من M1 و M2 (١,٩٦ و ١,٦٦) على التوالي.

ت . لم يدخر البنك المركزي العراقي جهدا في استخدام ادوات السياسة النقدية للتحكم بعرض النقد M1 و M2 وبالتالي السيطرة على سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على الرغم من تدخل عوامل خارجية كانماط الانتاج والاستهلاك.

ث . يعتبر ثبات سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي من اهم الركائز للاستقرار الاقتصادي في العراق وكذلك فهو ضرورة من ضرورات التنمية في المرحلة القادمة.

٢. التوصيات

أ . ان تدخل الدولة سواء بتحديد حجم الاموال المخصصة للاستيرادات او عن طريق فرض الضرائب على بعض المواد المستوردة او اي نوع من انواع التدخل بهدف تقليل حجم الاستيرادات من هذه المواد بهدف تقليل الطلب على الدولار الامريكي يعتبر ساند لجهود البنك المركزي العراقي للسيطرة على سعر صرف العملة المحلية.

ب . من المهم ان يقوم البنك المركزي العراقي بدعم الودائع الجارية من خلال تخفيض اسعار الفائدة على الودائع الثابتة لكي تساهم بتحجيم قدرة المصارف في عملية خلق النقود وبالتالي زيادة عرض النقد والذي يؤثر في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.

ت . التوافق بين السياسة المالية والسياسة النقدية امر في غاية الاهمية لذلك فان وضوح العلاقة ومثانة العمل المشترك ما بين السياستين يجب ان يكون متواصل وقائم على اسلوب علمي مدروس بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية للبلد.

المصادر

١. الحسيني ، عرفان تقى ١٩٩٩ "التمويل الدولي" دار مجدلاوي للطباعة والنشر ، عمان.
٢. الدليمي ، عوض فاضل ١٩٩٠ "النقود والبنوك" دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل.
٣. القرشي ، محمد صالح و ناظم محمد الشمري ١٩٩٣ "مبادئ علم الاقتصاد" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل.
٤. لطرش ، الطاهر ٢٠٠٧ "تقنيات البنوك" الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
٥. عامر ، وحيد مهدي ٢٠١٠ "اقتصاديات النقود والبنوك" الطبعة الاولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
٦. عبد المجيد ، قدي ٢٠٠٥ "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" الطبعة الاولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
٧. علي ، عبد المنعم السيد ١٩٧١ "دراسات في النقود والنظرية النقدية" الطبعة الثانية ، مطبعة العاني ، بغداد.
٨. شندي ، اديب قاسم ٢٠١١ "الاقتصاد العراقي إلى اين" الطبعة الاولى ، دار المواهب للطباعة ، النجف الاشرف.
٩. بخيت ، حيدر نعمة و نصر حمود مزنان مصدر الكتروني "اثر عرض النقد MI على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة ١٩٨٠ - ١٩٩٥" مجلة علوم انسانية ، العدد ٢٢ ، وتوجد نسخة من البحث على الرابط الالكتروني

www.uluminsania.net

١٠. العباس ، بلقاسم ٢٠٠٣ "سياسات اسعار الصرف" مجلة جسر التنمية ، العدد ٢٣ ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
 ١١. الرفيعي ، افتخار محمد مناحي ٢٠٠٧ "السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقية للعراق" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
 ١٢. الجبوري ، سوسن كريم هودان ٢٠٠٦ "اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الكوفة.
 ١٣. عبد القادر ، مراد ٢٠١١ "اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة ، الجزائر.
 ١٤. الهلالي ، سيف نضال كاظم ٢٠١٣ "فاعلية الادوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه" بحث دبلوم عالي ((معادل للماجستير)) في المصارف ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.
 ١٥. التقارير الاقتصادية الفصلية للبنك المركزي العراقي للفترة من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠١٣.
16. Michael ; B Charles 1998 "Macroeconomics" second edition ; Oxford university press Inc ; New York